٣ ـ نظرية الردع (سلاح نووي لساحة المعركة): لا يهدف نموذج استخدام السلاح النووي على ساحة المعركة الى ايقاف تطوير وتحديث السلاح التقليدي. بل ان الهدف هو استخدام هذا السلاح عندما تنهار خطوط الدفاع، ولمنع اختراق قوات عربية كثيفة الى عمق اسرائيل. ويعتقد اصحاب هذا الخيار بأن امتلاك السلاح المتطور، والحديث، لن يكبح الجانب العربي من التفكير في القيام بعمل عسكري واسع ضد اسرائيل. وبناء عليه، يجب ان تولي القيادة العسكرية الاسرائيلية ـ حسب شلومو اهرونسون ـ الاهتمام ببناء جيش صغير ومتطوّر وسهل الحركة، «معظمه من قادة الصفوة ووحدات الصفوة، الذي يدمج بين الردع النووي ' المخفي ' ـ هيدروجيني وذرّي ـ وبين السلاح النيوتروني، وذلك من خلال السعي نحو تسوية سياسية تتضمّن تقديم تنازلات اقليمية واهتماماً زائداً بكرامة العرب، والسعي نحو حل وسط، عملي، بين حقوقهم وحقوقنا. ويمكن لهذا كله ان يتحقق عملياً؛ ويكلّف، على المدى الطويل، ثمناً أقل ممّا يكلفه الجيش الكبير، والضخم، الذي فشل، عملياً، في حرب لبنان»[٣٨].

أي يجب حصر استخدام السلاح النووي في المجال التكتيكي فقط، ولأهداف محدّدة، قد تتلاءم أكثر مع وضع اسرائيل. وسوف يمكّن التحكم بهذا السلاح من «توجيه ضربة الى العدو المناسب، واستخدامه للردع في اثناء الحرب. واذا لم يستوعب العدو الرسالة، سوف يستخدم السلاح بقوة أكبر لتدمير قواته»[٣٩].

ويرتبط تطوير السلاح غير التقليدي، والمحدود، بالمستوى التكنولوجي والفني. وتظهر المعلومات التي كشفها فعنونو ان الحديث يجرى عن تقدّم اسرائيلي في تطوير قنبلة اشعاعية (نيوترون)، حيث يعتقد بعض الاسرائيليين بأن حقيقة وجود مثل هذا السلاح في ترسانة حلفي الناتو ووارسو يعطيهم «شرعية معيّنة» في امتلاكه واستخدامه.

ومع ان حصر تطوير سلاح نووي يستخدم في ساحة المعركة فقط لا يلغي الأثر الردعي النووي، الّا انه يقيّده في مستويات واقعية، حيث ان الوسائل النووية الاستراتيجية لا تلائم ضرب أهداف ومراكز عسكرية محدّدة. صحيح ان السلاح النووي التكتيكي لا يصل الى مستوى سلاح التدمير الشامل، الّا انه، على الرغم من ذلك، يشكل تهديداً خطيراً، ويسبّب أضراراً كبيرة جداً في الأهداف العسكرية الخلفية، والمنشآت الصناعية، والاقتصادية.

ويأمل الاسرائيليون في ان يخلّصهم امتلاك السلاح النيوتروني من آثار ادخال اسرائيل في حسابات ميزان القوى العالمي. فالاسلحة النووية لساحة المعركة، ذات المدى المحدود وقوة التدمير المحدودة نسبياً، لا تهدّد الاتحاد السوفياتي، «ويمكن الافتراض انها لن تدخل في مسار نزع السلاح العالمي». وقد يصبح بامكان اسرائيل، بامتلاكها لهذا السلاح، الموافقة على اتفاقية منع انتشار السلاح النووي، وان تُخضع مفاعلها النووي، في ديمونا، للمراقبة الدولية.

وعلى الرغم من المعلومات القليلة في هذا المجال، الّا ان معلومات الدول الغربية تشير الى امتلاك اسرائيل لمثل هذا السلاح. وكانت صدرت عن وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق وزير الصناعة والتجارة الحالي، اريئيل شارون، اشارات عدة تلمح الى امتلاك اسرائيل للسلاح النووي التكتيكي. ففي أعقاب ضرب المفاعل العراقي، في تموز ( يوليو ) ١٩٨١، أوضح شارون محدّداً الخيار الاسرائيلي المستقبلي بأن اسرائيل سوف تمنع العرب من امتلاك السلاح النووي، وان الجيش الاسرائيلي «لن يشتري طائرة أخرى، أو دبابة أخرى. ومع ذلك، يمكنه توفير الأمن بشكل أفضل»[٤٠]. وعلى الرغم من انه لم